مجلة
كلية البنات الأزهرية بالعاشر
من رمضان

الصامت الحلقي وأثره
في التحولات الصائتة في البنية العربية

إعداد الأستاذ الدكتور

محمود إبراهيم حسن إبراهيم السلامي

أستاذ اللغويات في جامعة تبوك

العدد التاسع ديسمبر ٢٠٢٤ م

الترقيم الدولي (٣٦٠٧-٢٦٣٦)

الترقيم الدولي الإلكتروني(٣٦١٥-٢٦٣٦)

رقم الإيداع بدار الكتب (٢٠٢٤/٢٤٣٢٩)

الصامت الحلقي وأثره في التحولات الصائتة في البنية العربية

ملخص البحث

تنبه علماء العربية إلى أثر الصوامت الحلقية في خروج البنية العربية على مقررات النظام الصرفي في غير مناسبة تصريفية، وقد أخذ بعضها طابع الاطراد، حتى عدّ ما خالفه شاذا، وأخذ بعضها طابع الاستعمال اللهجي، وقد تناولوا ذلك في ضوء عدد من التحولات الصوتية التي يحدثها وجود صامت حلقي في بعض الأبنية اللغوية.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تفسير الأثر الذي أحدثه الصامت الحلقي في تشكيل بعض الأبنية بصور من التحولات سواء أكان ذلك التحول كيفيا بما تحدثه تلك الصوامت من تغيير في طبيعة ممر الهواء كما هو معهود في تشكيل الحركات المعيارية للعربية، وذلك بالتغيرات المشاكلة لمكونات الصوائت كالتحول من كسر إلى فتح أو من ضم إلى فتح أو من فتح إلى كسر، أو التحول من فتح إلى فتح ممال أو التحول من فتح مرقق إلى فتح مفخم، كذلك التحول الكمي بزيادة الكم الزمني لبعض الصوائت، أو تحريك ساكن حلقي، وتعالج هذه الدراسة الأثر المباشر الذي يحدثه الصامت الحلقي في المكونات الصوتية الصائتة من تحولات تمنح البنية توازنا بنائيا معياريا، وفي كل يشكل الصامت الحلقي محورا رئيسا لتلك التحولات الصائتة.

ويخلص البحث إلى أن الصوامت الحلقية (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء) بما تحمله من مكونات صوتية خاصة لها أثر بالغ في تغيير أشكال الأبنية العربية سواء جاء في صور البناء الداخلي للبنية نحو (بناء يفعل وبناء فَعِل وبناء فَعيل) وذلك مع جميع الصوامت الحلقية أو جاء منفصلا في كلمة أخرى نحو أثر الهمزة في زيادة الضمير (أنا) وصلة ميم الجمع وتحريك ياء المتكلم.

كما أثبت البحث أن الهمزة أكثر الصوامت الحلقية أثرا في تغيير صور الأبنية العربية وذلك بما تحمله من تكوين مخرجي مغاير لجميع الصوامت الأخرى، وتنوع تأثير الصوامت الحلقية في أشكال الأبنية المختلفة الأفعال والأسماء والصفات والضمائر المتصلة على نحو ما تناولناه في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

الصامت الحلقي، التحولات الصائتة، التحول الكيفي، التحول الكمي، البنية العربية.

The Pharyngeal Consonant and Its Impact on Vowel Transformations in Arabic Structure

Abstract

Arabic scholars have recognized the impact of pharyngeal consonants on Arabic morphological structure outside of standard paradigms, noting that some patterns become regular, while deviations are considered irregular, and others are seen in dialectal usage. This study aims to elucidate the influence of pharyngeal consonants on morphological transformations, examining how these consonants alter the airflow, reflecting in vowel shifts like from *kasra* /i/ to *fatḥa* /a/ or *ḍamma* /u/ to *fatḥa* /a/, and modifications in vowel length and quality. The study investigates the direct effects of pharyngeal consonants on vowel components, providing structural balance. The findings indicate that pharyngeal consonants (*hamza* 'glottal stop', *ḥa*, *ain*, h*a*, *ghain*, and *ḳḥa*) significantly alter Arabic morphological structures. For example, the *hamza* affects the pronoun "*ana*=I" and plural suffixes. Notably, the *hamza* has the most substantial impact, given its unique

articulation, influencing verbs, nouns, adjectives, and attached pronouns.

Keywords: Pharyngeal Consonants, Vowel Transformations, Qualitative Transformation, Quantitative Transformation, Arabic Structure

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تنبه علماء العربية إلى أثر الصوامت الحلقية في خروج البنية العربية على مقررات النظام الصرفي في غير مناسبة تصريفية، وقد أخذ بعضها طابع الاطراد، حتى عد ما خالفه شاذا، وأخذ بعضها طابع الاستعمال اللهجي، وقد تناولوا ذلك في ضوء عدد من التحولات الصوتية التي يحدثها وجود صامت حلقي في بعض الأبنية اللغوية.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تفسير الأثر الذي أحدثه الصامت الحلقي في تشكيل بعض الأبنية بصور من التحولات سواء أكان ذلك التحول كيفيا بما تحدثه تلك الصوامت من تغيير في طبيعة ممر الهواء كما هو معهود في تشكيل الحركات المعيارية للعربية، وذلك بالتغيرات المشاكلة لمكونات الصوائت كالتحول من كسر إلى فتح أو من ضم إلى فتح أو من فتح إلى كسر، أو التحول من فتح إلى فتح ممال أو التحول من فتح مرقق إلى فتح مفخم، كذلك التحول الكمي بزيادة الكم الزمني لبعض الصوائت، أو تحريك ساكن حلقي، وقد يترتب على تلك التحولات تغيرات مقطعية نوعية وعددية، وفي كل يشكل الصامت الحلقي محورا رئيسا لتلك التحولات الصائتة.

وقد سلك الباحث المنهجي الوصفي القائم على الإجراءات التالية:

- تحديد الصور المتعددة لتلك التحولات التي أحدثها الصامت الحلقي.
- تحليل التغيرات في الأبنية وفق معطيات الدرس الصوتي الحديث.
- التعرف على الأسباب المؤدية إلى تلك التحولات.

وجاءت تلك الدراسة في مبحثين رئيسين :

المبحث الأول التحول بالتغير المعياري للصوائت

ويتضمن ما يلي:

أولا: التحول من الكسر أو الضم إلى الفتح.

ثانيا: التحول من الفتح إلى الكسر.

ثالثا : التحول من الفتح إلى الإمالة.

المبحث الثاني : التحول بزيادة الكم الزمني

ويتضمن ما يلي:

أولا: زيادة حركة الضمير (أنا).

ثانيا: زيادة الصوائت الطويلة (المد الفرعي).

ثالثا: زيادة الصلة في ميم الجمع .

رابعا: زيادة الصلة في هاء الكناية (ضمير المفرد المذكر الغائب).

خامسا : الزيادة بتحريك الساكن بالفتح (فتح الصامت الحلقي- فتح ياء المتكلم قبل الهمزة).

❁ ❁ ❁

المبحث الأول

« التحول بالتغير المعياري للصوائت »

أولا: التحول من الكسر أو الضم إلى الفتح:

يُستدل من الواقع الاستعمالي للتصريف اللغوي أن لأصوات الحلق أثرا مباشرا في فتح ما ليس حقه الفتح من الأبنية، وفق بعض الاعتبارات التصريفية أهمها الطبيعة النوعية للأبنية التي تشتمل على صامت حلقي.

حركة عين (يَفْعل):

ليس هناك من قاعدة مطردة تحدد ضبط حركة العين من التصريف الاشتقاقي بين صيغتي ماضي الثلاثي ومضارعه غير الاتجاه الذي تسلكه العربية في المخالفة بين حركة العين في الصيغتين، وذلك لقوة التفرقة بين دلالة الزمن في كل منهما باختلاف الصيغة، يقول ابن جني:" وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع, إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة فجُعِل لكل زمان مثالٌ مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان. فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع وخالفوا بين عينيهما فقالوا: (ضَرب يضرِب) و(قتَل يقتُل) و(علِم يعلَم)."(١).

وانطلاقا من هذه النظرية، فإن الأصل في ذلك أن للفعل الثلاثي المجرد ثلاثةَ أبنية هي (٢):

(فَعَل) و(فَعِل) و(فَعُل)

---

(١) ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت، ١/ ٣٧٥.

(٢) ينظر: ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تح: محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ، ١٩٩٨م صـ٣٣.

والقسمة العقلية لهذا الفعل تقتضي أنه مع مضارعه يكوّن تسعة أبواب، أهمل الاستعمال العربي منها ثلاثة أوزان لم ترد عنهم وهي:

١- (فعُل يفعِل) .

٢- (فعِل يفعُل).

٣- (فعُل يفعَل) .

ما خلا حرفا واحدا حكاه سيبويه في (فعُل يفعَل) وهو (كُدت تكاد) [١] وقد عده الزمخشري من تداخل اللغات[٢] وحمله الفراء على قاعدة أمن اللبس تفريقا بين (كاد) المأخوذة من (الكيد) بمعنى القرب و(كاد) المأخوذة من (المكيدة)، فقالوا " كُدْنا نفعل ذلك أي اقتربنا وقالوا (كِدْنا القوم) من المكيدة، كما فرقوا بينهما في (يَفْعَلُ)؛ فقالوا في الأول (يَكَادُ) وفي الثاني (يَكِيدُ) " [٣].

والستة الباقية نوعان :

أ- نوع تختلف فيه حركة العينين: إجراء لقانون المخالفة، وجاء منه ثلاثة:

١- (فعَل يفعِل) نحو (ضَرب يضرِب) .

٢- (فعَل يفعُل) نحو (نصَر ينصُر).

٣- (فعِل يفعَل) نحو (سمِع يسمَع).

ب- نوع تتفق فيه حركة العينين: تعطيلا لقانون المخالفة وهي ثلاثة:

١- (فعَل يفعَل) نحو (فتَح يفتَح)

٢- (فعِل يفعِل) نحو (حسِب يحسِب)

---

(١) ينظر : الكتاب، تح : عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي ، القاهرة ط٢، ١٩٨٢م، ٤/ ٤٠.

(٢) المفصل تح: علي أبو ملحم . مكتبة الهلال ، بيروت ط١، ١٩٩٣م صـ ٣٩٦.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكتاب، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة د ت، صـ ٤٨٤.

٣- (فعُل يفعُل) نحو (كرُم يكرُم)

التصريف الأول:

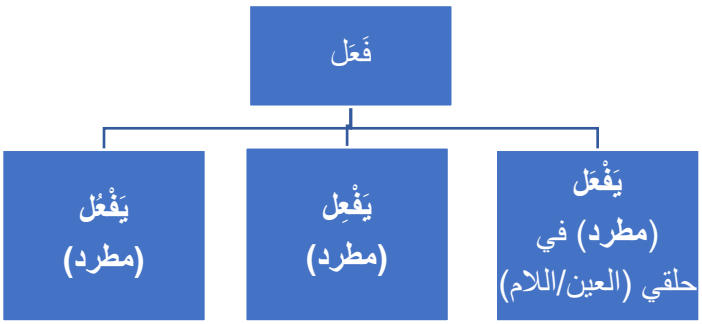

التصريف الثاني:

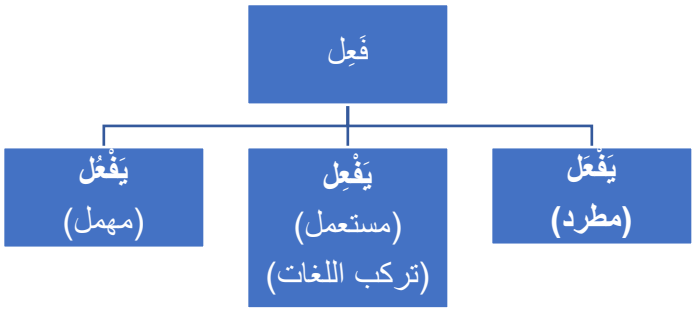

التصريف الثالث:

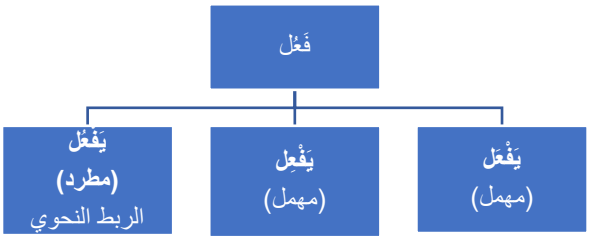

تعطُّل قانون المخالفة:

تتركز قضيتنا فيما تعطلت فيه علاقة المخالفة بين حركة عين الماضي وحركة عين المضارع، على هذا النحو: ضمتان (فَعُل يفْعُل) أو كسرتان (فَعِل يفْعِل) أو فتحتان (فَعَل يفْعَل) .

ويأتي الحكم بالشذوذ أو القياس وفق ضابطين:

١- الاتفاق النوعي: بالنظر إلى نوع الحركتين المتفقتين، سواء أكانتا ضمتين أو كسرتين أو فتحتين.

٢- المكون المخْرَجي لعين الفعل ولامه.

فإذا كانت الحركتان ضمتين (فعُل يفعُل) نحو: كرُم يكرُم, وظرُف يظرُف، فهو القياس المطرد، والعلة – كما ذكر ابن جني- مخالفته لبناءي (فعَل) و(فعِل) من حيث الربط النحوي، إذ الغالب في (فعِل وفعَل) التعدي، في حين أن (فَعُل) لا يستعمل إلا لازما، فلما جاء هذا مخالفًا لهما – وهما أقوى وأكثر منه- خولف بينهما وبينه, فوُوفِق بين حركتي عينيه، وخولف بين حركتي عينيهما(١).

وإذا كانت الموافقة بالكسر(فعِل يفعِل) نحو : حسِب يحسِب، فله تفسيران:

الأول: تشبيها له بباب (كرُم).

الثاني: أنه من قبيل تركّب اللغات وتداخلها.

أما إذا كانت الموافقة بالفتح (فعَل يفعَل)، نظرنا إلى المقياس الثاني وهو الطابع المخرجي لعين الفعل ولامه:

(١) ينظر: الخصائص: ١/٣٧٦.

أ- أن تكون العين أو اللام من الصوامت الحلقية (الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين؛ والخاء) فتكون موافقة المضارع للماضي بالفتح قياسية.

أمثلة:

حلقي العين		حلقي اللام	
ثَأَر	يَثْأَر	بدأ	يبدأ
ذهبَ	يذهَب	برأ	يبرأ
سَحَب	يَسْحَب	حكَأ	يحكَأ
سَحَطَ	يَسْحَط	ختَأ	يختأ
سأل	يسأل	خسأ	يخسأ
سحَر	يسحَر	قرأ	يقرأ
ظعَنَ	يظْعَن	جبَه	يجبَه
فَخَر	يفخر	دَمَع	يدمَعُ
فَغَرَ	يَفْغَر	دَمَغ	يَدْمَغ
قَهَرَ	يَقْهَر	صنعَ	يصنع
لغب	يلغَب	منع	يمنع
نَحَرَ	يَنْحَر	وضَع	يضَع
نَعَبَ	يَنْعَب	ذَبَح	يَذْبَح
نهض	ينهَض	سَمَح	يَسْمح
		سَنَح	يَسْنَحُ
		ضبحَ	يضبح

		فتح	يفتح
		سلخ	يسلَخ

ب- أن تبنى عينه أو لامه من صامت غير حلقي، وله صورتان:

١- أن يكون فعلا سالما نحو : (ركَن يركَن) (قَنَط يقنَط).

٢- أن يكون فعلا معتلا، لامه ألف، نحو (أبى يأبى) (قلى يقلى) و(سلا يسلى).

وقد عد كلاهما شاذا، وقد اعتلوا له بعلتين:

الأولى : علة عامة، تشمل الصورتين، وهي تركب اللغات وتداخلها، وهو مذهب أشار إليه الخليل بقوله :"ركِن إلى الدنيا.. يركَن رَكَنا.. وركَن يركُن رُكونا، لغة سفلى مضر. وناس أخذوا من اللغتين فقالوا: ركن يركن"(١) وتوسع فيه ابن جني فقال : " وكذلك حالُ قولهم : (قنَط يقنَط), إنما هو لغتان تداخلتا. وذلك أن (قنَط يقنِط) لغة، و(قنِط يقنَط) أخرى, ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة. فقال من قال (قنَط): (يقنَط)"(٢)

وقال أيضا في احتجاجه لقراءة ابن محيصن:﴿وَيَهْلَكُ الحرثُ والنَّسْلُ﴾[البقرة: ٢٠٥] بأن له نظيرا "وهو ما حكاه صاحب الكتاب من قولنا: (أَبى يأبَى)، وحكى غيره: (قنَط يقنَط)، و(سلَا يسلَى)، و(جبا الماء يجبَاه) ، و(ركَن يركَن)، و(قلا يقلَى)، و(غسا الليل يغسَى). وكان أبو بكر (ابن السراج) يذهب في هذا إلى أنها لغات تداخلت"(٣)

(١) الخليل، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال د ت ، ٥/ ٣٥٤.

(٢) الخصائص: ١/ ٣٨١.

(٣) ابن جني، المحتسب، تح: على النجدي ناصف وآخرين المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤م، ١٢١/١.

الثانية : علة خاصّة، بما كانت لامه ألفا، نحو (سلا يسلا) و(قلا يقلى) أو فاؤه همزة، وهو موضع واحد (أبى يأبى) ، وقد اعتل سيبويه للأخير بقاعدة الحروف الحلقية، مع نقلها إلى فاء الفعل(١)، واعتل المبرد للجميع بمضارعة الألف الواقعة لاما للكلمة للهمزة؛ لأنها من مخرجها(٢) وقد وصف ابن درستويه قول سيبويه بالغلط؛ لأن فاء الفعل بعيدة عن لامه. ووصف قول المبرد بالفاسد؛ لأنه يوجب مثله في كل ما اعتلت لامه؛ ولأن الألف ليست من الحروف الحلقية، ثم فسر الفتح في (أبى يأبى) بالقياس الخاطئ على (منع يمنع) فقال :"والذي يُذهب إليه في قولهم: (أبَى يأبَى)، أنهم إنما غلطوا فيه على التشبيه بما هو في معناه، مما ينفتح لحرف الحلق، وهو قولهم: (منَع يمنع)؛ لأن الآبي ممتنع، فنظيره قولهم: (يذر)، بفتح الذال؛ لأنه في معنى (يدع)، وإن لم يكن فيه حرف من الحلق، وهو شاذ" (٣)

موافقة الأصل:

قد يجيء حلقيُّ العين أو اللام على الأصل بالمخالفة فقط، أو بأوجه المخالفة والموافقة على النحو الآتي(٤) :

(١) ينظر: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، – ١٩٨٨م، ٤/ ١٠٦ مقارنة بابن درستويه، تصحيح الفصيح، تح: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨م صـ ٢٦١.

(٢) ابن سيده، المخصص، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ٤/ ٢٧٨.

(٣) ينظر: تصحيح الفصيح: ص: ٣٤.

(٤) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، مجموعة من المحققين ، دار الهداية، ١/ ٨٢.

١– المخالفة بالضم فقط :

نحو: (سَعَلَ يَسْعُل)، و(دَخَل يَدخُل)، و(صرَخ يصرُخ)، و(نفَخ ينفُخ)، و(طبخَ يطبُخُ).

٢– المخالفة بالكسر فقط :

نَحْو : (نَزع ينزِع)، و(رجَع يرجِع)، و(وأل يئل).

٣– ما جاء فيه الوجهان (الضم وَالفتح):

نحو: (شحَبَ يشحَب ويشحُب)، و(صلَح يصلَح ويصلُح)، و(فرَغ يفرَغ ويفرُغ)، و(جنَح يجنَحُ ويجنُح)، و(مضَغ يمضَغ ويمضُغ)، و(مخَض يمخَض ويمخُض)، و(سلَخ يسلَخ ويسلُخ)، و(رعَف يرعَف ويرعُف)، و(نَعس ينعَس ويَنْعُس) و(رعَدت السَّمَاء تَرْعَد وترعُد) و(برَأ من الْمَرَض يبرأ ويبرُؤ)و(هَنَأَ الْإِبِل يهنُؤُها بِالضَّمِّ ويهْنَأُها) إذا طلاها بالهناء وَهُوَ القطرَان، و(قرأَ يقرَأ ويقرُؤ).

٤– ما جاء فيه الوجهان (الكسر والفتح):

نحو: (زأَر الأَسد يزأَر ويزئِر)، و(هنأَ يهنِئ ويهنَأ)، إِذا أعْطى، و(شحَج الْبَغْل يشحَج ويشحِج)، و(شهَق الرجل يشهَق ويشهِق)، و(رضَع يرضَع ويرضِع)، و(نَطح الْكَبْش ينطَح وينطِح)، و(منَح يمنَح ويمنِح)، و(نبَح ينبَح وينبِح).

٥– ما جاء فيه ثلاثة أوجه (الفتح والكسر والضم):

نحو: (نحَت ينحَت وينحِت وينحُت)، و(دَبَغَ الْجلد يدبَغه ويدبِغه ويدبُغه) و(نَبَغ الْغُلَام ينبَغ وينبِغ وينبُغ إِذا علا شبابُه وَظهر كَيْسُه)، و(نَهق الْحمار ينهَق وينهِق وينهُق)، و(رجَح الدِّرْهَم يرجَح ويرجِح ويرجحُ)، و(نحَل جِسْمه يَنحَل وينحِل وينحُل)، و(مخَض اللَّبن يمخَضه ويمخِضه ويمخُضه) ، و(هَنَأَ الْإِبِل، إِذا طلاها بالقَطِرَانِ فَهُوَ يهنُؤُها ويَهنِئها ويَهْنَأُها)، و(لغا الرجل فَهُوَ يَلْغِي ويَلْغُو ويَلْغَى) و(محى الله الذُّنُوب يمْحُوها ويمحِيها

ويَمحاها)، و(سَحَوْت الطين عَن الأَرْض أسحَاه وأسحُوه وأسحِيه)، و(شحَحَت أَشَحّ وأَشُحُّ وأَشِحُّ إِذا بخلت)، وَالْفَتْح عَن ابْن السَّيِّد فِي مُثلّثه.

أما ما كان فاء الفعل منه أحد الصوامت الحلقية فلا يغير الحكم، ويلزم فيه (يَفْعِل) أَو (يَفْعُل) نحو: (أَكَلَ يَأْكُل) و(عَبَرَ يَعْبُر) و(حَمَلَ يَحْمِل) و(عَقَلَ يَعْقِل) وما أشبه ذلك[١] وقد ذكر ابن درستويه أن كليهما قياس[٢].

وقد حمل على قاعدة الصوامت الحلقية تصريفا (وَسِع يَسَع) و(وطِئ يطَأ) من المثال الواوي، وأصل بابهما (فعِل يفعِل) كـ (حسِب يحسِب) فقيل : إن أصل مضارعهما(يوسِع) و(يوطِئ) ثم حذفت الواو على قاعدتها متى سبقت بفتح ووليها كسر كما في (وعد يعد)، فصارتا(يَسِع) و(يطِئ) ثم فتحت العين على قاعدة الصوامت الحلقية في موضع اللام، فأصبحتا (يسَع) و(يطَأ) [٣] فحدثت المخالفة بالفتح فيما أصله الموافقة بالكسر.

وأَما ما كانت لامه حلقية وعينه معتلة فلا تفتح؛ نحو: (باعَ يَبِيعُ) و(تاهَ يتِيهُ) و(جاءَ يَجِيء) وكذلك المضاعف: نحو: (دَعَّ يَدُعُّ) و(شَحَّ يَشُحُّ) ؛ والعلة في ذلك كما قال سيبويه: أن هذه الحروف التي هي عينات أكثر ما تكون سواكن، ولا تحرك إلا في موضع الجزم من لغة أهل الحجاز، وفي موضع تكون لام فعلت تسكن فيه بغير الجزم،

(١) ينظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢م، صـ١٤٦.

(٢) تصحيح الفصيح: صـ ٣٧.

(٣) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ٤/ ٤٨٨.

ننحو رددن ويرددن، وهذا أيضاً تدغمه بكر بن وائلٍ، فلما كان السكون فيه أكثر جعلت بمنزلة ما لا يكون فيه إلا ساكناً، وأجريت على التي يلزمها السكون[١]

التعليل الصوتي:

يذهب كثير من علماء اللغة إلى تفسير قانون الصوامت الحلقية بالعلاقة الصوتية بينها وبين حركة الفتح، وقد تلخص ذلك في مذهبين:

المذهب الأول: المماثلة الصوتية بالقرابة المخرجية بين الصوامت الحلقية وبين حركة الفتح، ليكون العمل من وجه واحد ، لكنهم اختلفوا في وصف أصوات الحلق، ما بين التسفل والاستعلاء يقول سيبويه :"وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو. وكذلك حركوهن إذ كن عيناتٍ، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء، لأنهما من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعة حيزٌ على حدةٍ، فإنما تتناول للمرتفع حركةً من مرتفع، وكره أن يتناول للذي قد سفل حركةٌ من هذا الحيز"[٢] قال السيرافي شارحا كلام سيبويه :" يريد أن ما كان من موضع الواو والياء من الحروف لا يلزمه أن تكون الحركة مأخوذة من الواو ولا من الياء، بل يجيء على قياسه، ولا تغيّر الواو ولا الياء حكم القياس فيه، يعني بالواو من الشفة، وبالياء من وسط اللسان، والذي هو من مخرج الواو الباء والميم، والذي من مخرج الياء الجيم والشين، تقول: ضرب يضرب، وصبر يصبر، وبسم يبسم، وحمل يحمل، فكسر هذه الحروف وإن كانت من مخرج الواو، وتقول: شجب يشجب، ومجن يمجن، ومشق

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٠٧، مقارنة بالأصول في النحو، تح : د.عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣، ١٩٨٨م، ٣/ ١٠٤.

(٢) الكتاب: ٤/ ١٠١

يمشق، ولم يكسر ذلك من أجل الياء؛ لأن موضع الواو والياء بمنزلة ما هو من مخرج واحد لاجتماعهما في العلوّ عن الحلق وتقارب ما بينهما"[١].

ويبدو التناقض بين وصفي التسفل والاستعلاء في قول السيرافي:" اعلم أن هذه الحروف التي من الحلق هي مستفلة عن اللسان، والحركات ثلاث: الضم والكسر والفتح، وكل حركة منها مأخوذة من حرف من الحروف، فالضمة مأخوذة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف، ومخرج الواو من بين الشفتين، والياء من وسط اللسان، والألف من الحلق، فإذا كانت حروف الحلق عينات أو لامات ثقل عليهم أن يضموا أو يكسروا، لأنهم إذا ضموا فقد تكلّفوا الضمة من بين الشفتين؛ لأن منه مخرج الواو، وإن كسروا فقد تكلّفوا الكسرة من وسط اللسان، وإن فتحوا، فالفتحة من الحلق، فثقل الضم والكسر"[٢] ثم يصفها في السياق نفسه بالمستعلية، فيقول:" لأن حرف الحلق مستعل، والحركة عالية متباعدة منه، فحركوه بحركة من موضعه وهي الفتح، لأن ذلك أخف عليهم وأقل مشقة"[٣]

وقد وصف ابن السراج العلاقة بين الفتح والصوامت الحلقية بالقرابة المخرجية، فقال" والفتح من الألف، والألف أَقرب إلى حروف الحلق من أختيها"[٤] وكذلك ابن جني باصطلاح المضارعة في قوله: "وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعًا منه مخرج الألف التي منها الفتحة" [٥] وابن محب الدين

(١) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٤٧٨.
(٢) المصدر السابق: ٤/ ٤٧٧.
(٣) المصدر السابق نفسه.
(٤) الأصول في النحو: ٣/ ١٠٢.
(٥) الخصائص: ٢/ ١٤٥.

الحلبي باصطلاح المجانسة في قوله :" من حروف الحلق الألف وهي مجانسة للفتحة فناسب ذلك أن يحرّك بها ما هو والألف من مخرج واحد، أو يحرّك بها متلوّ ما هو كذلك"(١)

وقد أشار الدكتور رمضان عبد التواب إلى علة المماثلة بين الحلقي وحركة الفتحة عن طريق حالة وضع اللسان في كليهما، فاللسان حال نطق الصوامت الحلقية يجذب إلى وراء مع بسط وتسطيح له، وهذا هو وضعه في نطق الفتحة.(٢)

المذهب الثاني: التوازن والاعتدال بين الخفة والثقل الناشئ عن التسفل والاستعلاء، فالصوامت الحلقية متسفلة المخارج والفتحة متصعدة، قال الفارابي :"وذلك أنّ هذه الحروفَ متسفِّلةُ المخارج، فشابوا منها بشيء من التصعُّد؛ ليعتدل الكلامُ."(٣)

وقال ابن درستويه:" وإنما يفتح مع حروف الحلق؛ لأن حروف الحلق مستعلية، فكره فيها من الحركات ما ليس بمستعل، استثقالاً للجمع بين الصعود والهبوط في حرف واحد"(٤) .ويقول ديكنقوز:" والتزموا فيه فتح العين في الماضي والمضارع؛ ليقاوم خفة فتحة العين ثقالة حرف الحلق، ولذلك لم يدخلوا الفاء في الترديد ولم يقولوا أو فاء لزوال ثقل الفاء بسكونه في المضارع"(٥)

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام ، القاهرة ، ط١، ٣٧٣٤.

(٢) رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، ط٢٠٠٠م، صـ ٥٤

(٣) الفارابي، معجم ديوان الأدب، تح: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣ م ، ٢/ ٢٢٢

(٤) تصحيح الفصيح : صـ ٣٣.

(٥) ديكنقوز ، شرحان على مراح الأرواح، البابي الحلبي، القاهرة، ط٣، ١٩٥٩ م، صـ ١٨.

وقد يبدو التناقض بين التسفل والاستعلاء في وصفهم للأصوات الحلقية، فماذا يقصد كل منهما بالاستعلاء أو التسفُّل؟

فإن كان يُقصد بالاستعلاء المصطلح المستقر لأصوات (الخاء والغين والصاد والضاد والطاء والظاء) فهو غير متحقق إلا في (الغين والخاء) من الصوامت الحلقية، التي يمكن أن يكون للسان دور بالاستعلاء معهما، ولا دور له مع (الهمزة والهاء والعين والحاء)، وكذلك إذا فسرنا التسفُّل بصفة الضد أخرجنا صوتي (الغين والخاء).

على أن مجموع الصوامت الحلقية لم تجمعها صفة واحدة في هذا المجال، مما يجعلنا نستبعد الاستعلاء والاستفالة بالاصطلاح الصوتي المستقر.

ويبدو أن وصف الصوامت الحلقية بالمتسفلة بمفهوم انفكاك الجهة من منطلق وضعها بالنسبة للأصوات التي مخرجها من اللسان، فهو تسفل بالنظر إلى موضعها الحلقي الذي يقع أسفل أعضاء النطق، أما الاستعلاء بمفهومه المستقر لأصوات (خص ضغط قظ) فهو صفة لوضع اللسان مع جميع الأصوات، ويبقى الغموض في وصفهم لها بالمستعلية.

وفي نظري أن ما ذكره الفارابي من مصطلح (الاعتدال) هو أقرب التفسيرات، لكنه اعتدال وتوازن بين الثقل والخفة وفق ما تقضي به قاعدة التماس الخفة، فمما لا شك فيه أن أصوات الحلق أصعب المخارج على الإطلاق، والفتحة أخف الحركات على الإطلاق، فحدث توازن بين عنصرين مختلفين من حيث الطبيعة الصوتية والوظيفية اللغوية ليعطي أخف الصوائت وهو الفتح لأصعب المخارج وهي الصوامت الحلقية، وإذا تصورنا مخرج الفتحة من بين الوترين الصوتيين بوصفهما من مناطق الحلق، فإن مخرجها ينتهي عند هذا الحد بخلاف الكسرة والضمة، فهما يحتاجان إلى عمل آخر للسان والشفتين، فكانت الفتحة مع الصوامت الحلقية أيسر نطقا وأكثر انسجاما.

وقد رأينا ابن السراج يفرق بين أصوات الحلق تسفلا واستعلاء مع قاعدة الصوامت الحلقية، فالأكثر تسفلا كالهمزة والهاء أحوجها إلى الفتح "فكلَّما سفل الحرف كان الفتح له ألزم"(١) .

ولا شك أن هذا الحكم يحتاج إلى استقراء تام لصيغ الماضي والمضارع من الجذور الثلاثية، وهو ما لم يقدمه ابن السراج، والأولى أن تصنف وفق صعوبة المخرج وبعده في أقصى الحلق، فالهمزة في هذا الجانب أثقلها، لذا مجيء الأصل فيها بالمخالفة بضم العين أو كسرها قليل، والغين والخاء أخف حروف الحلق مخرجا ، قال ابن سيده:" ومجيء هذه الأفعال على (فَعَلَ يَفْعُل ويَفْعِل) في الهمز أقل لأن الهمز أَقْصى الحروف وأشدُّها سفولا وكذلك الهاء؛ لأنه ليس في الستة أقرب إلى الهمزة منها ... وما كان من ذلك للخاء والغين فـ(يَفْعِل) و(يَفْعُل) فيه أكثر منه فِي غيرِهما؛ لأنهما أشدُّ الستة ارتفاعا وأقربُها إلى حروف اللسان"(٢).

يضاف إلى ذلك أيضا أن المقاربة بين الفتحة والصوامت الحلقية ترتكز على العلاقة المخرجية بين الهمزة والألف؛ إذ الفتحة ألف منتقصة زمنيا، والهمزة تمثل الصورة الصامتة للألف، فإذا تصورنا أن مصدر الفتحة طويلة كانت أو قصيرة هما الوتران الصوتيان باهتزازهما المنتظم، وليس ثمة تضييق في مناطق أخرى من اللسان والشفتين كما هو الحال مع الضمة أو الكسرة، فإن إغلاق الوترين الصوتيين إغلاقا محكما يعنى تحقق صوت الهمزة.

لكن ما الأصل المعدول عنه هل هو الكسر (يَفْعِل) أو الضم (يَفْعُل) ؟

---

(١) السابق نفسه.

(٢) المخصص: ٤/ ٣٢٧.

الحق أن معرفة الأصل ينبغي أن يحدد من خلال استعمال لهجي يحمل الأصل؛ لأن كليهما مستثقل متى قورن بالفتح؛ ولأن "الأصل فيما كان الماضي منه على (فَعَل) أن يجيء مستقبله على (يفعِل) أو (يفعُل)، نحو: (ضرب يضرب)، و(قتل يقتل)""[١].

إذن ما جاء على (فعَل يفعَل) وفق قانون الصوامت الحلقية، فالأصل فيه محتمل بين الضم والكسر، كما أن هناك دلائل أخرى أيضا تشير إلى الأصل كحذف الواو من مضارع الفعل المثال في نحو (يَهب) و(يدَع) و(يضَع) و(يلَغ) مما يشير إلى أن الكسرة فيه أصل حذفت من أجله الواو، ثم حدث الفتح وفق قانون الصوامت الحلقية[٢].

ومتى سلمنا بعلة التوازن بين الثقل والخفة، والمقاربة بين الفتحة والصوامت الحلقية، فإن ذلك التوازن متحقق في صورتين وفق موضع الصوت الحلقي عينا أو لاما:

١- توازن تقدمي (مقبل): متى كان الصامت الحلقي عينا للكلمة، وهذا على تصور أن الأصل تحرك العين بالضم أو الكسر اتجاها لنظرية المخالفة، ثم عدل إلى الفتح للتوازن التقدمي.

٢- توازن رجعي (مدبر): متى كان الصامت الحلقي لاما للكلمة، فيتحقق التوازن الرجعي؛ فتحرك العين بالفتح.

أما عن سر تخصيص هذا التوازن مع موضعي العين أو اللام؛ فإن عين المضارع دائمة الحركة، واللام متحركة في سياق الوصل، وسكونها في الوقف يطلب التخفيف للمقطع الصوتي المغلق ونواته حركة الفتح، أما فاء المضارع فتكون ساكنة لا تتحقق الصيغة من دون هذا السكون، والسكون بطبيعته أخف من الحركة، فلا حاجة إلى مزيد من تخفيف.

---

(١) ابن السكيت، إصلاح المنطق صـ ١٦١.

(٢)ابن القطاع، كتاب الأفعال، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٣م، ١/ ١٤ والمخصص: ٤/ ٢٧٧.

وهذا يجعلنا نؤكد على ما ذكره العلماء من أن الخروج على مقررات قانون المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع بقانون الصوامت الحلقية موجه إلى حركة عين المضارع لا الماضي؛ لأنهم يعتقدون أن الموافقة جاءت فيه، أما الماضي فعلى الأصل، فقد يكون الماضي مكسور العين نحو (وطِئ يطَأ) و(وسِع يسَع) فالأصل فيها (فعِل يفعِل) كـ(حسِب يحسِب) ثم حذفت الواو على القاعدة التصريفية (وقوعها بين الياء والكسر) ثم فتحت إجراء لقانون الصوامت الحلقية، وفي هذه الصورة كان للأصوات الحلقية دور في حدوث المخالفة على عكس الغالب فيما تؤديه من موافقة بين الماضي والمضارع.

فالماضي ليس له دور في توجيه حركة العين نحو الفتح؛ لذا رأيناهم يخرجون حلقي الفاء من تلك النظرية، وذلك لسكونها، ولا يكون ذلك إلا في المضارع؛ لأن الفاء في الماضي محركة، كما أن للماضي الثلاثي حلقي العين نحو(لَعِب) و(شَهِد) قاعدةً أخرى تغاير ما عليه في قانون المخالفة، وذلك بكسر فاء الكلمة كما سيأتي.

وهذا يجعلنا نعتقد أن للطبيعة المقطعية دورا مهما في تحقق التوافق الحركي بالفتح، فإذا حللنا الفعل المضارع من الثلاثي مقطعيا نجده على النحو الآتي :

حالة الوصل: (يَفْعلُ) = (يفْ= ص ح ص/ ع= ص ح /ل= ص ح)

حالة الوقف أو الجزم: (يَفْعلْ) = (يفْ= ص ح ص/ علْ= ص ح ص)

وإذا نظرنا إلى موطن الصوامت الحلقية المؤثرة في الفتح، نجد أنها إذا كانت لامية فإنها تأتي حالة الوصل في بداية المقطع الثالث التالي لمقطع عين الكلمة، وفي حالة الوقف أو الجزم يكون الصامت الحلقي متما بالإغلاق للمقطع الثاني الذي يبدأ بعين الفعل، والتأثير الرجعي في هذه الحالة متصور في حالة الوقف أو الجزم؛ ففيه يشكل صامت عين المضارع وحركته وما يتبعه من صامت حلقي مقطعا واحدا، وإذا تصورنا تأثير الصامت

الحلقي باختيار حركة الفتح للمناسبة الصوتية بينهما، فليس ثمة فاصل بينهما حتى يحدث التوازن بين الصامت الحلقي والصوائت.

أما في حالة الوصل فإن لام الفعل الحلقية تكوّن مقطعا جديدا قصيرا (ص ح)، ولا أرى لذلك تأثيرا صوتيا سوى التخفيف إجراء للوصل مجرى الوقف، أو إجراء غير المجزوم مجرى المجزوم.

لذا رأينا من يشير إلى أن قانون الصوامت الحلقية خاص بوقوع الحركة مع حرف الحلق في نفس المقطع، وهذا متحقق في حالة الجزم، ثم قيس على المجزوم طردا للباب على وتيرة واحدة [١]

وفي نظري أننا متى سلمنا بأن قانون الصوامت الحلقية عام في اللغات السامية[٢]، وعلمنا أن الأصل في الأفعال في اللغات السامية هو صيغة الأمر[٣] فمتى صح ذلك التأصيل تأكد لدينا أن ذلك القانون في حلقي اللام خاص بحالة انغلاق المقطع في صيغة الأمر ثم حمل المضارع على الأمر.

أما إذا كان الحلقي عينا فإن الحركة متصلة بالحلقي اتصالا مباشرا سواء في حالة الوصل بانفتاح المقطع أو الوقف أو الجزم بانغلاقه، ومن ثم يكون العدول إلى الفتح تأثرا تقدميا بالصامت الحلقي.

---

(١) ينظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي: ٥٤.

(٢) المرجع السابق : ص ٥٣.

(٣) ينظر: جواد علي، المعجم المفصل في تاريخ العرب، دار الساقي ط٤، ٢٠٠١م، ٨ /٥٣٢، وساباتينو موسكاتي، مدخل إلى نحو اللغات السامية، ترجمة مهدي المخزومي وعبد الجبار المطلبي ، عالم الكتب، ط١/١٩٩٣م، ص٢٦٢.

ويبدو لي أن قانون الأصوات الحلقية قد عطل فيما كانت لامه من حروف الحلق وعينه معتلة نحو: (باعَ يَبِيعُ) و(تاهَ يتِيهُ) و(جاءَ يَجِيء) وكذلك المضاعف: نحو: (دَعَّ يَدُعُّ) و(شَحَّ يَشُحُّ) لتغير النسج المقطعي الذي تحققت فيه صورة تأثير الحلقي فـ (يبيعْ) = (ص ح / ص ح ح ص) و(يدُعُّ) = (ص ح + ص ح ص ص).

وينبغي أن لا نغفل أن قانون المخالفة والصوامت الحلقية يشير إلى العلاقة الاشتقاقية المنضبطة والحادة بين الفعلين الماضي والمضارع في نظام العربية بوصفها لغة اشتقاقية تكون وحداتها الصرفية من خلال شجرة العائلة للجذر اللغوي، الذي تتشكل فروعه بدرجات متفاوتة من تقارب الصيغ وتباعدها، ويعد الحقل الاشتقاقي للفعل أوضح تلك العلاقات، فعلى الرغم من أن واقع السياق الاستعمالي-في الغالب- يبقي على صيغة واحدة دون أن يجمع بين أكثر من صيغة لجذر اشتقاقي واحد، فهي علاقة مستقرة في نظام اللغة الصرفي ومعتبرة في ذهن المتكلم، فالذي يقول: ركِن إلى الدنيا (بكسر الكاف) فإن باقي التصريف (يركَن رَكَنا) في ذهنه.. ومن يقول: ركَن إلى الدنيا (بفتح الكاف) فإن في ذهنه (يركُن رُكونا).

وإذا تصور مذهب التركيب بين اللغات فإنه متصور فيمن يقول: ركَن إلى الدنيا، أن يكون في ذهنه حينئذ (يركَن رَكَنا) ، ويستبعد (يركُن رُكونا).

كما أن قانون المخالفة يشير أيضا إلى حسن التأليف في نظام العربية، التي تقضي بالتنوع بين الحركات كما تنوعت المقاطع، فلا شك أن ذلك يضفي على اللغة جمالا إيقاعيًّا وتنغيميًّا كمراوحة رسام مبدع بين الألوان، وهذا ما نلاحظه في المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع على ما حللناه من تنوع في المقاطع والحركات، وعلى ذلك تكون المخالفة بين الصيغتين مطردة على هذا نحو:

١- مخالفة صوتية بالتغير الحركي ، وهي مخالفة حركة عين الصيغتين نحو (فعَل يفعِل، ويفعُل) و(فعِل يفعَل ويفعُل) .

٢- مخالفة صوتية بالتغير المقطعي بين الصيغتين (فَعَل)= (ص ح + ص ح + ص ح) و(يفْعل) = (ص ح ص + ص ح + ص ح).

٣- مخالفة نحوية بالربط النحوي، لمخالفة (فعُل يفعُل) لصيغ الأفعال بلزومهما، والغالب في الأفعال التعدي.

لكن إذا تعارض هذا التنوع مع قاعدة التماس الخفة، وذلك متحقق في قانون الصوامت الحلقية، التي تتطلب التخفيف نظرا لخصوصية مخرجها وصعوبته، فإن التماس الخفة مع تحقق الموافقة مقدم على حسن التأليف بالمخالفة.

ثانيا- التحول من الفتح إلى الكسر:

١- بناء (فَعِل) :

أشار سيبويه في باب الحروف الستة (الحلقية) إلى قاعدة مطردة فيما جاء من الأبنية على وزن (فَعِل) فعلاً أو اسمًا أو صفةً، وكانت عينه أحد الصوامت الحلقية، فإن فيه أربع لغات: (فَعِل)، و(فِعِل)، و(فَعْل)، و(فِعْل)[١]

فيكون الأصل هو بناء (فَعِل) وبتأثير الصامت الحلقي المحرك بالكسر في موضع العين حدث التغير الأول وهو كسر الفاء (فِعِل)، ثم تسكن العين تخفيفا (فِعْل)، وبعضهم يفتح الفاء مع سكون العين (فَعْل)، فقانون الصوامت الحلقية ينتهي عند كسر الفاء المحركة بالفتح في الأصل (فَعِل).

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٠٧.

أ- في صيغ الأفعال:

وقد تحقق التوازن بين الصامت الحلقي والصائت في مستويين:

الأول : مستوى نموذجي أقره النظام الصرفي للعربية، فأصبحت لغة عامة العرب، وذلك في بناءي (نِعْم) و(بِئْس)، وقد استعملتا قياسا في أسلوبي المدح والذم، وقد ذكر العلماء أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان؛ لأنهما أزيلا عن موضعهما، فـ(نِعْمَ) منقول من قولك: (نَعِمَ فُلَانٌ) إذا أصاب نعمة، و(بِئْس) منقول من (بَئِسَ فُلَانٌ) إذا أصاب بؤسا، فنقلا إلى أسلوبي المدح والذم، فشابها الحروف، فلم يتصرفا[١] فأصل بنائهما (فَعِلَ)[٢] قال ابن السراج:" كان أصلهما, (نَعِمَ) و(بِئِسَ) فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق، وهما: العين في "نِعِم", والهمزة في "بِئِس" فصار: (نِعِمَ) و(بِئِسَ) كما تقول: شِهِد فتكسر الشين من أجل انكسار الهاء, ثم أسكنوا لها العين من (نِعْمَ) والهمزة من "بِئْس" كما يسكنون الهاء من (شِهْدَ) ، وقد استعملت (نعم) بأربع صور لهجية: (نَعِمَ، ونِعِمَ، ونِعْمَ، ونَعْمَ)"[٣] غير أن نظام العربية الصرفي قد استقر على بناءي (نِعْم) و(بِئْس) بكسر الفاء وسكون العين قال ابن سيده :"كأنهم اتفقوا على لغة تميم وأسكنوا الثاني"[٤] .

ويبدو أن سعة استعمال تسهيل همزة (بئس) قد أغنى عن باقي الصور اللهجية التي تحققت في (نعم)، قال سيبويه: "وسمعت بعض العرب يقول: (بِيْسَ) فلا يحقّق الْهمزة كما قالوا (شِهْد) فخففوا وتركوا الشين على الأصل"[٥] قال ابن سيده :" يريد أَن الهمزة قد

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر، بيروت ط٣، ١٤١٤ هـ، ٦/ ٢٢ (ب ء س).

(٢) الكتاب: ٤/ ١٠٧.

(٣) الأصول في النحو: ١/ ١١١.

(٤) المخصص:٤/ ٣٣١.

(٥) الكتاب:٤/ ١٠٩.

يُترَك تحقيقها ولا يتغيَّر كسر الأوّل وكذلك (شِهْدَ) إنما كُسِرت الشين لكسرة الهاء فِي الأصل، ولما سكنت الهاء لم يغير كسر الشين؛ لأن النية كسر الهاء وتحقيق الهمزة، وإن كان قد لحقه هذا التخفيف"(١).

على أن اتفاق عامة العرب على أداء صيغتي (نِعْم) و(بِئْس) بصورة واحدة، بالخروج على ما عليه الأصل اللغوي وما عليه عامة العرب في مثل هذه الأبنية، علته التخفيف لما يكثر استعماله، كما أنه يشير إلى انضباط العقلية العربية في أداء الأساليب ذات الحقل النحوي الواحد الذي تحددت أركانه، كما هو الحال في أسلوبي المدح والذم، فلا يقف عند حدود الالتزام بالقاعدة النحوية، بل تجاوزها إلى توحيد الصيغتين المتضادتين في الدلالة ، مع اتفاق الحقل الأسلوبي.

الثاني : مستوى لهجي لم يقره النظام الصرفي النموذجي للعربية، فظلت مستعملة في نطاق المستوى اللهجي، وذلك في جميع أبنية الأفعال والأسماء التي جاءت على صيغة (فَعِلَ) حلقية العين(٢)، فمثال الأفعال: (شَهِدَ) و(لَعِب) وهو الأصل المستقر في استعمال عامة العرب، ثم تتحقق باقي الاستعمالات في نطاق ضيق على النحو التالي:

- (شِهِدَ) و(لِعِبَ) بكسر الفاء لأجل أصوات الحلق.
- ثم (شِهْدَ) و(لِعْبَ) على لغة تميم في التخفيف.
- وهناك من يفتح الشين فيقول: (شَهْدَ) و(لَعْبَ) وهذا الاستعمال الأخير متصور حدوثه قبل تأثير الصوامت الحلقية أي بعد (فَعِل) قال سيبويه "وذلك قولك: شِهْدَ

(١) المخصص:٤/ ٣٣١.

(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح:عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١١٠١/٢.

ولِعْبَ، تسكن العين كما أسكنتها في (عَلْم)، وتدع الأول مكسوراً؛ لأنه عندهم بمنزلة ما حركوا، فصار كأول إِبِل، سمعناهم ينشدون هذا البيت للأخطل هكذا[الطويل]:

إذا غابَ عنا غابَ عنا فُراتُنا ... وإنْ شِهْدَ أجْدَى فَضْله وجَداولُه"(١)

(فَعِلَ) حلقي العين				
الصيغة	**التوصيف**	**المثال**	**مستوى الاستعمال**	**السبب**
فَعِلَ	الأصل	شَهِدَ	نموذجية	الأصل اللغوي
فِعِلَ	فرع عن (فَعِل)	شِهِدَ	لهجية	توازن مدبر
فِعْلَ	فرع عن (فِعِل)	شِهْدَ	لهجية	تخفيف لهجي
		نِعْمَ/ بِئْسَ	نموذجية	تخفيف نموذجي لكثرة الاستعمال
فَعْلَ	فرع عن (فَعِلَ)	شَهْدَ	لهجية	تخفيف عن الأصل (فَعِل)

ب– في أبنية الأسماء والصفات:

وقد تحقق التوازن بين الصامت الحلقي والصائت في مستوى الاستعمال اللهجي، وبقي الأصل استعمالا نموذجيا، ومثال ذلك في الأسماء قولهم: شِهِدٌ، ولِعِبٌ، وضِحِكٌ، ونِغِلٌ، ووخِمٌ .. وفي الصفات : رجلٌ لِعِبٌ ورجلٌ مِحِكٌ، وهذا ماضغٌ لِهِمٌ، وهذا رجلٌ وِعِكٌ، ورجلٌ جِئِزٌ ، وهذا عيرٌ نِعِرٌ(٢) قال الخليل: "الفَخِذُ: يخفف فيقال: فِخْذٌ في لغة سفلى مضر، وكسرت الفاء على أعقاب كسرة الخاء حيث اسكنت، ومن فتحها مع

(١) الكتاب : ٤/١١٦.

(٢) ينظر الكتاب : ٤/١٠٨.

سكون الخاء تركها على ما كانت"[١] غير أن الشائع استعمالها في صورة غير الصورة الأصلية وهي (فَخْذ) [٢].

البناء	التوصيف	مستوى الاستعمال	السبب
فَخِذ	الأصل	لهجية	الأصل اللغوي
فِخِذٌ	فرع عن (فَعِل)	لهجية	توازن مدبر بالكسر بين فاء الكلمة وعينها.
فِخْذٌ	فرع عن (فِعِل)	لهجية	تخفيف (فِخِذ).
فَخْذٌ	فرع عن (فَعِلَ)	نموذجية	تخفيف لهجي عن الأصل

٢- بناء (فَعيل) :

ومما ساقوه أيضا من صور تأثير الصامت الحلقي على الصائت ما جاء على صيغة (فَعيل) حلقي العين، فقد ورد عن العرب فيه صورتان: الأولى على الأصل القياسي النموذجي (فَعِيل) وهي لغة الحجازيين[٣]، والصورة الثانية : استعمال لهجي بتأثير الصامت الحلقي، وهي لغة تميم، ومثال ذلك: (لئيمٌ وشهيدٌ، وسعيدٌ ونحيفٌ، ورغيفٌ، وبخيلٌ وبئيسٌ)[٤] وقد أطلق عليه أيضا تقريب صوت من صوت، أو إتباع لأجل حرف الحلق[٥] غير أنهم فرقوا بينه وبين ما جاء من صور الإتباع الرجعي أو ما يطلق عليه التأثر

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك:٢/ ١١٠١.
(٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة،٢/٦٧٦ (ف خ ذ).
(٣) الأصول في النحو:٣/ ١٠٥.
(٤) الكتاب:٤/ ١٠٧.
(٥) الخصائص:٢/ ١٤٥.

الرجعي أو المدبر في صيغ مماثلة من حيث التكوين الحركي أو المقطعي، نحو : (مِنْتِن) و(مِغِيرة)، فإنه إتباع الكسرة للكسرة، وليس إتباعا لأجل صوت حلقي.[١]

التعليل الصوتي :

قد يبدو للوهلة الأولى أن كسر حركة الفاء مع أصوات الحلق في صيغتي (فَعِل وفعيل) يتعارض مع معطيات قانون فتح عين المضارع حلقي العين واللام، لكن الوقع اللهجي، يشهد باطراد القاعدين، مما يدفعنا إلى تفسير علمي يكشف سر هذا التحول.

بداية يجب أن نقر أن كسر العين (فَعِل) الحلقية أصل، ثم يأتي تفسير كسر الفاء بناء على ذلك الأصل وفق قانون المماثلة الرجعية.

ولعل ما قيل في قانون موافقة عين المضارع حلقي العين لماضيه يقضي بمناسبة الفتح لأصوات الحلق، جعل علماء العربية يفسرون الكسر في (فَعِل) تفسيرا فلسفيا أكثر منه تفسيرا صوتيا، فذكروا أن كسر العين في (فعِل) حلقي العين كـ(سئِم) و(شَهِد) أُلجئ إليه الناطق اضطرارا حيث لا يصلح في موضعه الفتح ولا الضم، أما عدم صلاحية الضم؛ فلأنه يحقق صورة مرفوضة في نظام العربية التصريفي إذ لو حركت العين بالضم مع بقاء مضارعه مفتوح العين (فعُل يفعَل) لصرنا إلى تصريف أهمله نظام العربية؛ لأن (فعُل) مضموم العين لا يكون مضارعه إلا (يفعُل).

أما عدم صلاحية فتح عين الفعل (فَعِلَ) مع استحسانه صوتيا، فعلته –كما ذكر قدامى اللغويين– تتلخص في الآتي[٢]:

– مخالفة القياس؛ لأن الفتح يفضي إلى حمل الأصل على الفرع، والأولى أن يحمل الفرع على الأصل قال ابن الشجري "حمل الفرع على الأصل أسهل من حمل الأصل على

(١) ينظر: الكتاب:٤/ ١٠٩ والأصول في النحو: ٣/ ١٠٥، ٣/ ٢٠٨ والخصائص:٢/ ١٤٥.

(٢) ينظر: الكتاب:٤/ ١٠٨ والرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٤٠ ، ١٢١.

الفرع"[١] فما حدث في حلقي العين أو اللام في صيغة المضارع نحو (قرأ يقرأ) حمل فيه المضارع وهو الفرع على الماضي وهو الأصل، أما لو حركنا عين الماضي بالفتح نكون قد حملنا الماضي وهو الأصل على المضارع وهو الفرع.

- التباس (فعِل يفعَل) بـ (فعَل يفعَل).
- أن الكسر أقرب إلى الفتح.
- قوي فتح العين لأن ما قبلها مفتوح فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد.
- أن حرف الحلق في المثالين (فَعِل وَفَعيلٍ) ثاني الكلمة، بخلافه عين (يَفْعل) أو لامه، فلم يستثقل الكسر عليه.

ثم يحملون كسر العين في (فعِلٍ) حلقي العين في الأسماء على كسرها في الأفعال؛ لأن الأصل في التغيير الفعلُ؛ لكثرة تصرفاته[٢]

ثم يفسرون كسر العين من (فعيل) حلقي العين بأن فتح العين يؤدي إلى صيغة (فَعيْل) وهي صيغة مرفوضة؛ لأنها لَو فتحَتْ نفسَها لوجب أَن تَقول (فَعَيْل) فَتَقول: فِي بَخِيل بَخَيْل ؛ لأنه ليس في الكلام (فَعَيْل)[٣]

ومن ثم تتلخص عللهم في كسر العين من (فعِل) في الخروج على مقررات نظام العربية التصريفي.

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩١ م، ٣/ ٢٠٣.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٤٠.

(٣) ينظر: الكتاب:٤/ ١٠٨ والمخصص:٤/ ٣٣١ وشرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٤٠.

ومتى صح هذا التفسير فإنه من السهل تفسير كسر الفاء من (فعِل) و(فعيل) حلقي العين لقوة تلك الأصوات كما ذكر سيبويه :" وإنما جاز هذا في هذه الحروف حيث كانت تفعل في (يفْعَل) ما ذكرت لك فصار لها في ذلك قوةٌ ليست لغيرها"(١) فيكون كسر الفاء قد قوي بكسر عين حلقي، ولم يحدث في غيرها نحو (شَرِب) مع أنها مكسورة العين؛ لأن العين ليست حلقية فلم تكن بقوة الحلقي المكسور ، وليس من قبيل الإتباع الرجعي في نحو (مِنْتن)، والتفريق هنا يبرز لنا الفرق بين المماثلة وبين التوازن الصوتي بين صامت وصائت، فكسر الفاء في (مِنْتِن) مماثلة، وفي (شِهيد، وسِعيد ونِحيف، ورغِيف، وبِخيل وبِئيس) توازن بين صامت وصائت.

ومع أن هذا التفسير الذي ساقه القدماء يتفق مع حسن تأليف النظام الصرفي للعربية، فإن فيه مبالغة في القياس، فعلة رفض تحريك عين (فعِل) الحلقية بالفتح لاقتضائه حمل الأصل على الفرع، وحمل الاسم على الفعل محض افتراض غير متحقق الثبوت؛ إذ كان من المتصور أن يبتدئ العربي نطق نحو (سَئِم) مفتوحا، وساعتها كنا نفسر فتح العين على نحو ما فسرناه في (قرأ يقرأ) واعتبرنا الفتح في الماضي أصلا والفتح في المضارع فرعا.

ثم قولهم: إن الكسر قريب من الفتح، وتقويته بفتح الأول، ليس له سند صوتي، فالفتح حركة ذات طبيعة صوتية متسعة، والكسر والضم حركتان ضيقتان، وليس للكسر مزية قرب من الفتح عن الضم.

كما أن تعليلهم لكسر العين من (فعيل) في نحو (شهيد) أن الفتح يؤدِّي إلى مثال مرفوض في اللغة ، وهو (فعَيل) فإن فيه وهما صوتيا، حيث اعتبروا أن العين محركة بكسر

(١) الكتاب:٤/ ١٠٨.

بعدها ياء، مع أن العين محركة بحركة طويلة، ولو فتح لقال : (فَعال) وهو مثال مقبول غير مرفوض.

وفي رأيي أن تفسير كسر العين من (فعِل) و(فعيل) مقبول صوتيا وتصريفيا؛ فأصوات الحلق مثل جميع الصوامت لا تحرك بحركة واحدة على الإطلاق، فالكسر والضم فيها محتمل كالفتح، والكسر هنا يتفق وقانون المخالفة الصوتية، ولا شك أنها أشمل في النظام الصرفي للغة من قانون الصوامت الحلقية.

ومتى ثبت هذا فإن ما يحتاج إلى تفسير هو كسر الفاء من (فعِل) و(فعِيل)، وهو في نظري ينسجم مع طبيعة أصوات الحلق متى كانت محركة بالكسر؛ لأنها أصوات متسفلة بطبيعتها، ولا شك أن الكسر قد عمق من هذا التسفل، لذا كان من المناسب صوتيا أن يسبقها –والحالة هذه– كسر الفاء انسجاما وإتباعا لكسر العين الحلقية، وهو ديدن القبائل البدوية التي تميل إلى الانسجام، أما إذا كانت العين الحلقية محركة بالفتح كما في (سَأل) فإنه يصعب كسر الفاء؛ لأن التوازن قد حدث بين صوت الحلق والفتح فحدث الاعتدال، فإذا كسرنا الفاء يكون فيه انتقال من تسفل متمثل في الكسر إلى استعلاء متمثل في فتح الحلقي.

ولو أن حرف الحلق وحده مؤثر بالكسر لسمعناهم يكسرون اطرادا الساكن في نحو (الصخْر) فيقولون: (الصخِر)، وفي (النعْل) يقولون (النعِل) وهو غير مسموع، بل إن المسموع فيها الفتح على ما سيأتي؛ لأنه الأنسب للأصوات الحلقية.

على أن من اللغويين من يقول بعموم كسر الفاء في صيغة (فعيل) دون التقييد بحلقي العين، فقد نقل عن الليث زعمه :"أن من العرب قوما يقولون في كل ما كان على (فعيل): (فِعِيل)، بكسر أوله، وإن لم يكن فيه حرف حلق، فيقولون: كِثير، وكبير،

وجِليل، وكِريم، وما أشبه ذلك"[١] فإن صح هذا فهو محمول على الإتباع والمماثلة كما في (مِنتِن).

وكسر الفاء مع (فَعِل) -في نظري- أشبه بالإمالة، ولكنها إمالة قبلية بتأثير مدبر، كالذي حدث في كل من (رأى)، و(نأى) في الصورة الآتية.

ثالثا – التحول من الفتح إلى الإمالة :

ومن صور تأثير الصامت الحلقي ، حملهم (رأى) على (فَعِل) حلقي العين، وذلك في بعض الاستعمالات اللهجية التي تمثلها القراءات القرآنية[٢] لمن يميل حركة الهمزة من (رأى)، أما من يقرأ بإمالة حركة الراء دون الهمزة فقد أمال فتحة الراء على أصل إمالة الألف قبل الفتح، قال أبو على الفارسي:" ولما فعله عاصم من إمالة فتحة الراء مع تفخيمه فتحة الهمزة وجه ظاهر، وقياس صحيح، وذلك أنهم قد قالوا: رِحِمْه الله، فكسروا الراء لكسرة حرف الحلق الذي هو العين، ثم أسكنوا الحاء فبقيت الراء على كسرتها ولم يردوها إلى الفتحة التي كانت الأصل في (فَعِل)، فكذلك بقى في (رأى) إمالة فتحة الراء مع زوال الإمالة عن فتحة الهمزة، ومما يثبت ذلك قوله: (وإن شِهْد أجدى فضله وجداوله)"[٣]

(١) ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠ م، ص: ١٨٦.

(٢) اختلف القراء العشرة في إمالة حركة الراء وحركة الهمزة ما بين جامع بينهما، وبين مفرد إحدى الحركتين بالإمالة دون الأخرى [ينظر: الإتحاف: ص: ١١٦]

(٣) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م، ١/ ٣٨٦.

وكذلك الفعل (نأى)[١] فيمن أمال حركة النون مع الألف قال الفارسي:"فالحجة لمن قرأه بفتحهما: أنه أتى بالكلمة على أصلها، لأنها في حقيقة اللفظ نأي على وزن (فَعَل). والحجة لمن قرأه بكسرهما: أنه أمال الياء للدّلالة عليها، فكسر لها الهمزة ليقربها منها بالمجاورة، وكسر النون لمجاورة الهمزة كما قالوا: شعير وبعير"[٢].

المبحث الثاني

« التحول بزيادة الكم الزمني »

ومن تأثير الصامت الحلقي ما تحدثه الهمزة من أثر في زيادة الصوائت قصيرة كانت أو طويلة زيادة على أصلها، أو ما تحدثه من أثر يترتب عليه تحريك ساكن، وقد جاء ذلك في الصور الآتية:

أولا– زيادة حركة الضمير (أنا):

وتتحقق تلك الصور في سياق الوصل لحركة فتح نون ضمير المتكلم (أنا) وأصلها (أنْ) بسكون النون، والأكثرون من العرب على فتحها وصلاً، من غير زيادة يقولون نطقا: (أنَ فعلتُ ذلك)، وأجود اللغات، الإتيان بالألف وقفا وتثبت في الخط على

(١) "نأي" [الإسراء الآية: ٨٣ وفصلت الآية:٥١] قرأه خلاد بإمالة الهمزة فقط في الموضعين, وقرأ الكسائي وخلف عن حمزة وكذا في اختياره بإمالة النون والهمزة معا في الموضعين, وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والتقليل في الهمزة مع فتح النون, وقرأ أبو بكر بإمالة الهمزة فقط في الإسراء دون فصلت, واختلف عنه في النون من الإسراء [ينظر: النشر: ٢/ ٤٢].

(٢)ابن خالويه، الحجة في القراءات، السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ، بيروت ط٤، ١٤٠١هـ، ص ٢٢٠.

صورة الوقف، غير أن من العرب من يُثبت الألف في الوصل نطقا، يقُولُ :(أنا فعلتُ ذلك).[١]

وقد خص بعضهم تلك الزيادة في الوصل إذا وليها همزة قطع، وقد مثلت تلك اللغةَ قراءةُ نافع سواء أكانت الهمزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة ، وكذلك قراءة أبي جعفر بإثباتها عند المضمومة والمفتوحة، والباقون بحذف الألف في ذلك كله وصلا، ولا خلاف في إثباتها وقفا للرسم[٢] وقد نسبت هذه اللغة إلى تميم[٣]

التعليل الصوتي:

ثبتت أصالة الفتح في الضمير(أنا) وأن زيادته بالمد ليتحول إلى ألف هو أمر عارض دعت إليه ضرورة أمن اللبس ؛ فإن نظام العربية يقضي بعدم الوقوف على متحرك، وإذا سكنت التبست بـ(أنْ) الناصبة، لذلك أجرى نظام العربية تعديلا مؤقتا بحالة الوقف بزيادة الصائت القصير ليتحول إلى ألف، ولما كان الوصل مانعا للبس بينها وبين (أن) الناصبة، رجعت إلى أصلها من الفتح القصير، وإقرار الألف وصلا على عمومه يفسر بإجراء الوصل مجرى الوقف، أما مع خصوصية الهمزة فينبغي أن يفسر تفسيرا آخر وهو يكمن، فيما يلحظ من علاقة مخرجية بين حركة الفتح والهمزة، فالصوائت بصفة عامة تعتمد في وضوحها السمعي على اهتزاز الوترين الصوتيين؛ لأنهما المؤثران الرئيسان في إنتاج تلك الصوائت، كما أن الهمزة تخرج من بين هذين الوترين، فزيادة الصائت القصير يحافظ على وضوحه متى وليته همزة تشاركه في المخرج، مما يتيح

(١) ينظر: تاج العروس :٣٤/٢٠٨.

(٢)عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين ط١ ٢٠٠٢ -١/٣٦٦ البنا الدمياطيّ إتحاف فضلاء البشر، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية ، لبنان ط: ٣، ١٤٢٧هـ،١/٢٩٥.

(٣) إتحاف فضلاء البشر:١/٢٩٥.

للوترين الصوتيين وقتا كافيا يتهيئان فيه للنطق بصوت عسير المخرج وهو الهمزة؛ لانشغالهما بالاهتزاز المكوّن لهذا الصائت، فهو نشاط زمني زائد عن التكوين الأصلي لحركة الفتح أشبه بنبر زمني على مقطع قصير؛ ليتحول إلى مقطع متوسط مفتوح (ص ح ح) يستسيغه السياق الصوتي للعربية.

ومن ثم تتلخص علة زيادة الصائت في أمن اللبس الصوتي بين الفتح والهمز، مع التماس الخفة لصوت عسير المخرج وهو الهمزة.

ثانيا– زيادة الصوائت الطويلة (المد الفرعي):

وهي صورة متحققة في الأداء القرآني خاصة فيما يعرف عند علماء التجويد بأحكام المد، وذلك فيما كان سببه الهمزة، وفيه يزاد الصائت الطويل بجميع صوره (الألف أو الواو أو الياء) إذا وليها همزة، سواء أكانت متصلة في كلمة أو منفصلة عنها، وللقراء مراتب متفاوتة في أداء تلك الزيادة إذا كان المد متصلا أي تحقق الهمزة وصوت المد في كلمة واحدة [١]، أما إذا كانت صوت المد في كلمة والهمزة في كلمة فإن منهم من يبقي صوت المد على أصله، ومنهم من يزيد فيه بمراتب متفاوتة بين القراء.

كما أن من القراء من يجعل للهمزة أثرا إذا وليها صائت طويل، فيما اصطلح عليه أدائيا بمد البدل، وهو خاص برواية ورش عن نافع ، على جواز المد بثلاث مراتب.

التعليل الصوتي:

لعلنا أدركنا حقيقة التشابه المخرجي بين الصوائت عموما والهمزة من بين أصوات الحلق خاصة ، الأمر الذي دعا إلى حدوث توازن بين هذه الهمزة وتلك الصوائت ، يتمثل فيما يتاح من فاصل زمني بينهما ، فعند النطق بصائت طويل يليه همزة يُتاح

(١) ينظر: النشر: ١/٣١٥.

للوترين الصوتيين وقت كاف يتهيئان فيه للنطق بصوت الهمزة صعبةِ المخرج؛ لانشغال مصدرها بالاهتزاز المكون لهذا الصائت، وهذا الوقت هو زمن المد الزائد عن المد الطبيعي، وهو خلاف نسبي بين القراء.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس :"الجمع بين صوت اللين والهمزة كالجمع بين متناقضين، إذا الأول يستلزم أن يكون مجرى الهواء معه حرا طليقا، وأن تكون فتحة المزمار حين النطق به منبسطة منفرجة، في حين أن النطق بالهمزة يستلزم انطباق فتحة المزمار انطباقا محكما يليه انفجار فجأة، فإطالة صوت اللين مع الهمزة يعطي المتكلم فرصة ليتمكن من الاستعداد للنطق بالهمزة التي تحتاج إلى مجهود عضلي كبير، وإلى عملية صوتية تباين كل المباينة الوضع الصوتي الذي تتطلبه أصوات اللين." (١)

ولأجل هذه الصعوبة وجدنا من القراء من يحذف الهمزة مع أحرف المد، أو يبدلها كما هو الحال في نهج حمزة وهشام في الوقف على نحو: (السَّماء) و(العُلَماء)(٢).

ومما يؤيد هذا التعليل أيضا ما ورد عن بعض القراء (٣) من السكت على المد قبل الهمزة؛ وما ذلك إلا لتفرغ أعضاء النطق تفرغا كاملا لإنتاج صوت الهمزة.

ويشير ابن جني – في تفسيره لهذه الظاهرة – إلى أن صعوبة صوت الهمزة وبعد مخرجها تسبب في إطالة أحرف المد وفاء لهذا الصوت، وزيادة في بيانه، فقال :" وإنما تمكن المدّ فيهن (أي في أحرف المد) مع الهمز أن الهمزة حرف نأى منشؤه وتراخى مخرجه، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوّتة قبله، ثم تماديت بهن نحوه طُلْن، وشِعن في الصوت فوفَين له وزدن (في بيانه) و(مكانه)، وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير

(١) الأصوات اللغوية، الأنجلو المصرية ط٦ ، ١٩٨٤م. صـ ١٥٨.

(٢) ينظر: أبو شامة، إبراز المعاني، تح إبراهيم عطوة عوض. البابي الحلبي د ت ، صـ ١٦٥.

(٣) النشر: ١/٣٠٦ –٤٧٨.

المشدّد، ألا تراك إذا قلت : كتاب، وحساب، وسعيد، وعمود، وضروب، وركوب لم تجِدهن لَدْنات ولا ناعمات ولا وافيات مستطيلات، كما تجدهن كذلك إذا تلاهن الهمز أو الحرف المشدّد"(١)

أما ما تعلل به بعضهم من أن "حرف المد ضعيف خفي والهمز قوي صعب، فزيد في المد تقوية للضعيف، وكذلك قولهم: ليستعان بالمد على النطق بالهمزة، وليكون صونا لحرف المد عن أن يسقط عند الإسراع لخفائه وصعوبة الهمز"(٢) فنحن نؤيدهم في وصفهم الهمزة بالصوت القوي الصعب، ونتحفظ على وصفهم حرف المد بالضعيف أو الخفي؛ فقد أثبت الدرس الصوتي الحديث أن "أهم خواص الحركات طويلة كانت أو قصيرة هو قوة الوضوح السمعي"(٣).

وفي الصورة التي تتقدم فيها الهمزة على صوت المد، فيما يعرف بمد البدل وهو خاص ببعض القراء على جواز المد زيادة على المد الطبيعي، نحو (آمنوا) و(إيمان) و(أوتي) فالتعليل الصوتي لهذا النوع – فيما أرى– يكمن فيما ذكرناه من اشتراك الهمزة وحرف المد في العضو المنتج لهذه الأصوات، إلا أن الهمز هنا قد تقدم، مما يعني التخلص من الحرف الأصعب أولا، ثم نطق الصوت الأقل صعوبة وهو صوت المد، وهذا السياق على هذا النحو أيسر من سياق تقدم المد على الهمز؛ لذا تفردت به طريقة واحدة دون جميع الطرق والروايات والقراءات(٤)، ولم يكن محل إجماع.

---

(١) الخصائص: ٣ / ١٢٥-١٤٦.

(٢) إتحاف فضلاء البشر: صـ ٦٨.

(٣) كمال بشر ، علم اللغة العام (الأصوات) دار المعارف ١٩٧١م، صـ٩٢.

(٤) إجراء المد والقصر في حرف المد بعد الهمز مذهب ورش عن نافع من طريق الأزرق [النشر:١/ ٣٣٨].

ويمكننا في الصورة الأولى التي تتأخر فيه الهمزة أن نفسر ذلك بالتوازن الرجعي المدبر بين الهمزة وصوت المد، وفي المقابل تفسر الصورة الثانية التي تتقدم فيه الهمزة بالتوازن التقدمي المقبل.

على أن كل قارئ في جميع صور المد يتسم بتوحيد المنهج في الأداء مما يعبر عن صورة من الصور التوازن الأدائي ، وهو خاص بالقرآن الكريم دون غيره.

ثالثا– زيادة الصلة في ميم الجمع :

تشير القرائن إلى أن الأصل في ضمير (هُمْ) ضم الهاء وصلة الميم بالضم، غير أنه الاستعمال النموذجي للعربية قد أقر بعض التحولات التي تخضع لبعض القوانين الصوتية كقانون المماثلة، حيث تكسر الهاء متى سبقت بكسر أو ياء نحو (عليهم) و(بِهِمْ) مع سكون الميم تخفيفا متى وليها متحرك.

قال سيبويه: " ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن نحو: (رسلكمو) وهم يكرهون هذا "[1]

وقد استعملت اللهجات العربية صورا متعددة لحركة اللهاء والميم، قال ابن جني: "أما "عليهُمُو" فهي الأصل؛ لأنها رَسِيلة عليهُما في التثنية؛ أعني: ثبات الواو كثبات الألف، وينبغي أن تعلم أن أصل هذا الاسم المضمر الهاء، ثم زيدت عليها الميم؛ علامة لتجاوز الواحد من غير اختصاص بالجمع، ألا ترى الميم موجودة في التثنية: "عليهُما"؟ وأما الواو فلإخلاص الجمعية"[2].

(١) الكتاب : ٤/ ١٩٢.

(٢) المحتسب : ١/ ٤٤.

ثم ذكر صورا من التغيرات الصوتية التي لحقت الهاء والميم وهي: (عليهِمِي) (عليهِمو) (عليهِمُ) (عليهُمُ) (عليهُمِي) (عليهُمُو) (عليهُمِي) و(عَلَيْهُمِ) و(عَلَيْهِمُ) و(عَلَيْهِمِ)[١]

وقضيتنا تتركز في صورة ميم الجمع التي يأتي بعدها صامت متحرك؛ فقد اختلف القُرّاء في أدائها بالسكون على التخفيف، أو الكسر على الإتباع التقدمي متى سبقت بكسر (عليهِمي) ، أو الضم على الأصل (عليهمو).

وقد كان لورش نهج خاص في حركة الميم وصلا، وقد كان للهمزة خصوصية في صلة ميم الجمع، وذلك إذا ولي ميمَ الجمع همزُ القطع فإنه يلحق في اللفظ واوًا، مثل قوله: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمُو أَأَنْذَرْتَهُمُو﴾ [البقرة: ٦].

وهو خاص بحالة الوصل، لتتحقق صورة التقاء ميم الجمع بالهمزة[٢].

التعليل الصوتي:

ولعل السر في هذه الزيادة أنه ضرب من التوازن بين الهمزة وحركة ميم الجمع لثقل الهمزة في سياق تأتي فيه تالية لصامت يتيح الأصل اللغوي له زيادة صائت طويل يتناسب معه، لما بين الصوائت والهمزة من علاقة صوتية، فصلة ميم الجمع بواو على الأصل يتيح للوترين الصوتيين مهلة كافية للتهيؤ لأداء صوت الهمزة بالإغلاق المحكم، وما دام هناك متسع من الرجوع إلى الأصل مع تحقق صورة ميسرة لأداء الهمزة فلا مانع من هذا الاستعمال.

وبذلك يكون التوازن قد حدث بزياد صائت طويل ليتحول النسج المقطعي النوعي والعددي على هذا النحو:

من : (همْ) = (ص ح ص).

(١) المحتسب : ١/ ٤٤، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٦٤.

(٢) ينظر: النشر : ٢/ ٢٠٧.

إلى : (همو) = (ص ح + ص ح ح) .

رابعا– زيادة الصلة في هاء الكناية (ضمير المفرد المذكر الغائب):

للهجات العربية أوجه متعددة في أدائه من حيث نوع حركته وزمنه، وما يعنينا في هذا السياق ما يتصل بزمن حركته ، إما أن يقع قبل متحرك، أو يقع قبل ساكن، فالذي قبل ساكن ليس فيه إلا الحركة القصيرة (كسرة أو ضمة)، نحو(بهِ الأرض) و(منهُ الأرض) أما الذي قبل متحرك فإن تقدمه متحرك وهو فتح أو ضم، فالأصل أن يوصل بواو نحو (إنهُ هو)، وإن كان المتحرك قبله كسرا فيعدل إلى الوصل بياء نحو (بِهِ هو) ، وإن تقدمه ساكن فقد اختلفت اللهجات في أدائه بين زيادة الصائت القصير ضمة كانت أو كسرة أو الوقوف عند حدود الحركة القصيرة، وقد صورت القراءات القرآنية هذا الخلاف اللهجي، فقد انفرد ابن كثير بصلة الهاء بياء وصلا إذا سبقت بياء نحو: (فِيهِ هُدًى) [البقرة: ٢]، وإن كان الساكن غير ياء وصلها بواو، وذلك و(مِنْهُ آياتٌ) [آل عمران: ٧] و(اجْتَباهُ وَهَداهُ إِلَى) [النحل: ١٢١] و(خُذُوهُ فاعْتِلُوهُ إِلَى) [الدخان: ٤٧]. والباقون يكسرونها بعد الياء، ويضمونها بعد غيرها من غير صلة (١)

التعليل الصوتي:

لعل تأثير الصامت الحلقي (الهاء) في مثل هذا السياق نتج عن ضعفه؛ لاتساع مجرى الهواء عند النطق به، فهو أشبه الصوامت بالصوائت؛ غير أنه مهموس، ولا شك أن أهمية وظيفة هذا الصوت الصرفية في مثل هذا السياق تتطلب وضوحه، وهو ما جعلهم ينبرونه نبرا زمنيا بالضغط على المقطع القصير (هِ) = (ص ح) ليتحول إلى مقطع

(١) ينظر: المصدر السابق: ١/٣٠٤-٣٠٥ وقد وافقه حفص بصلة هاء الكناية بياء في قوله تعالى(ويخلد فيه مهانا)[الفرقان: ٦٩]

متوسط (هِي) = (ص ح ح) بزيادة زمنية في ضوء ما تتيحه القوانين الصوتية والاستعمالات اللهجية، وقد تحققت تلك الصورة نموذجيا على القياس في هاء الضمير الواقعة بين متحركين وأداء لهجيا اختياريا إذا سبقت بساكن صحيح أو معتل، ومتلوة بمتحرك، كما صورتها بعض القراءات القرآنية والاستعمالات اللهجية ، وقد يحتاج إليها شاعر في إقامة وزنه ، مثل قول امرئ القيس(١) :

لا يَفْقَهُ القَوْمُ فِيهِ (ي) كلَّ مَنطِقِهِمْ ... إلّا سِرَاراً تَخَالُ الصَّوْتَ مَرْدودَا

وفيما يبدو لي أن العرب في أداء هاء ضمير الغائب للمفرد المذكر سواء في الأوجه القياسية التي جاءت على الأصل أو التي وردت في سياق خاص، لم يكونوا على نهج واحد في نطقها، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى صعوبة ضبط المعيار الدقيق لحركتها، فمن أرد بيان الهاء عمد إلى نبرها بالضغط على مقطعها الصوتي (هو/هي)= (ص ح ح) فينشأ عنه واو أو ياء الصلة، فيما يسمى بالإشباع وهو في الحقيقة مجرد نبر للمقطع لأن هاء الضمير بمنزلة كلمة، والنبر يعطي الضمير استقلالية الكلمة.

ولأنه مجرد نبر زمني لم يراع ذلك في الخط، كما أنه سقط في الوقف؛ لأنهم يعتمدون في إيضاحها على السكون الذي يحبس الهاء حبسا جزئيا كعادة الأصوات الرخوة، فيزيدها وضوحا من خلال حفيفها؛ لذا وجدنا من العرب من يسكنها حالة الوصل أيضا ليتحقق له ذلك، وذلك أخف من صلتها بواو أو ياء إذ إنهما من الحركات الضيقة، بخلاف الألف التي ثبتت في لاحقة هاء الغيبة في المفردة المؤنثة نحو (يضربها) ، وليفرق بينهما حالة الوقف.

(١) ديوان امرِئ القيس تحقيق، عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط٢، ٢٠٠٤ م ص٩٠.

وبذلك يكون تأثير الحلقي في هذا السياق تأثيرا سلبيا فقد أدى ضعفه وخفاؤه إلى إيضاحه بالنبر الزمني.

خامسا – تحريك الساكن بالفتح:

وهنا يحدث تأثير الصامت الحلقي بالتحول من حالة السكون إلى حركة تناسب تكوينه الحلقي، وهي الفتحة، سواء أكان هذا الساكن هو الحلقي نفسه، أم الصامت الذي يسبقه وهو ما يعد زيادة في الكم الزمني من نقطة السكون إلى الحركة التامة ومن صوره ما يلي:

١– فتح الصامت الحلقي:

ذهب أهل اللغة وكثير من النحويين إلى أن كل بناء كان ثانيه حرفًا من حروف الحلق، وكان مُسكَّنًا مفتوح الأول جاز فيه فتح المسَكن نحو (نَعْل ونَعَل)، و(شَعْر وشَعَر)، و(نَهْر ونَهَر)، و(نَخْل ونَخَل)، وهو مذهب الكوفيين على أن ذلك مقيس مطرد دون التقيد بالسماع.

وقد رد البصريون ذلك إلى السماع تُكُلِّمَ به على ما جاء، وما كان لم يسمع لم يَجزْ فيه التحريك نحو: (وَعْد)، لأنك لا تقول: (لك عليَّ وعَدٌ)، أي (عليَّ وِعْدَة)، ولا في هذا الأمْر: (وَهَن) معنى (وَهْن)[١] فمَن سكن من العرب لا يفتح، ومَن فتح لا يسكن إلا في ضرورة شعر، واستدلوا على بطلان مذهب الكوفيين بما ورد من الكلمات بالوجهين الفتح والإسكان في غير الصوامت الحلقية نحو: القبْض والقبَض[٢]

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت، ط١ ، ١٩٨٨ م: ٣/ ٤١١ والسيوطي، المزهر ، فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ٢/ ١١١.
(٢) المزهر:٢/ ١١١.

وقد اختار البغداديون ما ذهب إليه الكوفيون من أثر أصوات الحلق، وتوسع فيه ابن جني ليشمل الساكن الذي يسبق حرف الحلق، وعليه خرج قراءة محمد بن السميفع (إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرَحٌ) [آل عمران:١٤٠] بفتح القاف والراء، مستدلا بكثرة سماعه، يقول" "فلقد رأيت كثيرًا من عقيل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبدًا لولا حرف الحلق، وهو قول بعضهم: نَحَوَه، يريد: نَحْوه، وهذا ما لا توقف في أنه أمر راجع إلى حرف الحلق؛ لأن الكلمة بنيت عليه ألبتة... وسمعت الشجري يقول في بعض كلامه: أنا مَحَموم، بفتح الحاء. وقال مرة ... تَغَذُو، يريد: تَغْذُو، ولا قرابة بيني وبين البصريين؛ لكنها بيني وبين الحق، والحمد لله، ويكون فتح الحاء من القَرَح لها ما قبلها كفتحها لها عين الفعل المضارع، نحو: يسنَح ويسفَح ويسمَح"(١)

٢- فتح ياء المتكلم قبل الهمزة: (٢)

ومن تحولات الكم الزمني الذي تحدثه بعض الصوامت الحلقية ما ورد عنهم من التحول من الياء التي تشكل صائتا طويلا إلى الياء الصامتة، وتحريكها بالفتح، متى وليها همزة، مما عد منهجا مطردا لبعض القراء العشرة كنافع وأبي عمرو، نحو (إنّنِيَ أنا الله) [طه:١٤].

وقد اختلف علماء اللغة حول الأصل اللغوي لتشكيل ياء المتكلم صوتيا بين قائل بأصالة الياء ساكنة من دون حركة، وقائل بأصالتها مع حركة الفتح.(٣) .

(١) ابن جني، المحتسب، تح: على النجدي ناصف وآخرين المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٩٩٤م،١/١٦٦- ١٦٧.

(٢) عبارة عن ضمير متصل بالاسم والفعل والحرف، فتكون مع الاسم مجرورة المحل، ومع الفعل منصوبته، ومع الحرف منصوبته ومجرورته بحسب عمل الحرف، وقد أطلق أئمتنا هذه التسمية عليها تجاوزا مع مجيئها منصوبة المحل غير مضاف إليها نحو (إني) و(آتاني) [النشر : ٢/ ١٦١].

غير أن التحليل الصوتي لصورتها الصائتة وصورتها الصامتة يقضي بخفة الياء الصائتة؛ لأنها بالاشتراك مع الصامت السابق لها تتشكل من مقطع صوتي واحد، وهو من النوع المتوسط المفتوح، وهو شائع في العربية فيكون على هذا النحو بيْ = (ص ح ح) ، أما الياء المحركة بالفتح فمع تسليمنا بخفته على الياء إلا أنه يحول المقطع المتوسط إلى مقطعين هكذا : بِيَ (بِـ+ يَ)= (ص ح + ص ح) ولا شك أن الإتيان بمقطع واحد شائع في العربية أيسر من الإتيان بمقطعين متتاليين، وهو ما يرجح أصالة السكون؛ لأن نظرية التطور اللغوي تقضي أن اللغة تميل في تطورها نحو السهولة واليسر، فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة، وتستبدل بها أصواتا أخرى لا تتطلب مجهودا عضليا كبيرا ، كما تحاول أن تتفادى تلك التفريعات المعقدة والأنظمة المختلفة للظاهرة الواحدة[١] ومما يؤيد ذلك أن أبا عمرو أصل منهجه تحريك الياء إذا وليها همزة يستثني الهمزة المضمومة[٢] لثقل الضمة بعد الياء.

فإذا كان الأصل في ياء الإضافة هو السكون (الصائت الطويل) وهو أخف من الحركة –كما ذكرت– فما الذي جعل بعضهم يعدل عن الخفيف إلى الثقيل؟

ونجيب عن ذلك بالآتي : أنه قد يترتب على إقرار هذا الأصل ثقل ينشأ في سياق خاص، وذلك إذا وليها صامت حلقي يتميز بطابع مخرجي خاص وهو الهمزة، وهو الصوت الحنجري الذي يخرج نتيجة حبس الهواء بإطباق الوترين الصوتيين، والفتحة أخت الألف والفارق بينهما فارق زمني، وبين الألف والهمزة علاقة صوتية خاصة،

=

(٣) ينظر: الفارسي، الحجة: ١/ ٤١٤ ، النشر : ٢/ ١٦٢ والنويري، شرح الطيبة،تح: مجدي محمد سرور، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ٢٠٠٣ م، ٢/ ٨١.

(١) ينظر: رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي. ص٥٠.

(٢) ابن الجزري، تحبير التيسير، تح: أحمد مفلح القضاة دار الفرقان الأردن ٢٠٠٠م، ص٢٧٢.

فالهمزة تمثل الصورة الصامتة لألف المد، فلا غرو أن تحدث المناسبة الصوتية بين الفتح والهمزة، فتفتح الياء للمناسبة بين الفتح والهمزة من جانب، ولمزيد من الوضوح السمع لصوت الياء الذي يشكل وحدة تصريفية معتبرة من جانب آخر.

❁ ❁ ❁

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة نخلص إلى عدد من النتائج أهمها :

- أثبت البحث أن الصوامت الحلقية (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء) بما تحمله من مكونات صوتية خاصة لها أثر بالغ في تغيير أشكال الأبنية العربية سواء جاء في صور البناء الداخلي للبنية نحو (بناء يفعل وبناء فَعِل وبناء فَعيل) وذلك مع جميع الصوامت الحلقية أو جاء منفصلا في كلمة أخرى نحو أثر الهمزة في زيادة الضمير (أنا) وصلة ميم الجمع وتحريك ياء المتكلم.
- أثبت البحث تأثير الصوامت الحلقية في إعادة توزيع المقاطع الصوتية للأبنية العربية نتيجة التحول من السكون إلى الحركة أو التحول من المقطعي كالتحول من المقطع المتوسط (ص ح ح) إلى مقطعين قصيرين (ص ح + ص ح) على هذا النحو بيْ = (ص ح ح) ، إلى : بِيَ (بِ+يَ)= (ص ح + ص ح).
- أثبت البحث أن الهمزة أكثر الصوامت الحلقية أثرا في تغيير صور الأبنية العربية وذلك بما تحمله من تكوين مخرجي مغاير لجميع الصوامت الأخرى.
- تنوع تأثير الصوامت الحلقية في أشكال الأبنية المختلفة الأفعال والأسماء والصفات والضمائر المتصلة على نحو ما تناولناه في هذه الدراسة.

والله ولي التوفيق

ثبت المصادر والمراجع

- ابن الجزري، تحبير التيسير، تح: أحمد مفلح القضاة دار الفرقان الأردن ٢٠٠٠م.
- ابن السكيت، إصلاح المنطق، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢م.
- ابن القطاع، كتاب الأفعال، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٣م.
- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت.
- ابن جني، المحتسب، تح: على النجدي ناصف وآخرين المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤م.
- ابن خالويه، الحجة في القراءات، السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ، بيروت ط٤، ١٤٠١هـ.
- ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تح: محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ، ١٩٩٨م .
- ابن سيده، المخصص، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ابن قتيبة، أدب الكتاب، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة د ت.
- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١.
- ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠ م.
- ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر، بيروت ط٣، ١٤١٤ هـ.
- أبو شامة، إبراز المعاني، تح إبراهيم عطوة عوض ـ البابي الحلبي د ت .
- أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
- الأصوات اللغوية، الأنجلو المصرية ط٦ ، ١٩٨٤م.
- الأصول في النحو، تح : د.عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣، ١٩٨٨م.
- أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩١ م.
- البنا الدمياطيّ إتحاف فضلاء البشر، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية ، لبنان ط: ٣، ١٤٢٧هـ .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام ، القاهرة ، ط١.
- جواد علي، المعجم المفصل في تاريخ العرب، دار الساقي ط٤، ٢٠٠١م .
- الخليل، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال د ت .
- ديكنقوز ، شرحان على مراح الأرواح، البابي الحلبي، القاهرة، ط٣، ١٩٥٩ م.
- ديوان امرئ القيس تحقيق، عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط٢، ٢٠٠٤ م .
- رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، ط٢٠٠٠م.
- الزبيدي، تاج العروس، مجموعة من المحققين ، دار الهداية.

- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت، ط١ ، ١٩٨٨ م
- السيوطي، المزهر ، فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين ط١ ٢٠٠٢ م
- الفارابي، معجم ديوان الأدب، تح: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣ م .
- الكتاب، تح : عبد السلام محمد هارون ـ مكتبة الخانجي ، القاهرة ط٢، ١٩٨٢م .
- الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، – ١٩٨٨م.
- كمال بشر ، علم اللغة العام (الأصوات) دار المعارف ١٩٧١م.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة .
- المفصل تح: علي أبو ملحم ـ مكتبة الهلال ، بيروت ط١، ١٩٩٣م.
- النويري، شرح الطيبة، تح: مجدي محمد سرور، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ٢٠٠٣ م.

فهرس الموضوعات

المقدمة ١٣٨٥
المبحث الأول التحول بالتغير المعياري للصوائت..... ١٣٨٧
أولا: التحول من الكسر أو الضم إلى الفتح..... ١٣٨٧
ثانيا: التحول من الفتح إلى الكسر..... ..... ١٤٠٥
ثالثا : التحول من الفتح إلى الإمالة..... ١٤١٤
المبحث الثاني : التحول بزيادة الكم الزمني..... ١٤١٥
أولا: زيادة حركة الضمير (أنا)..... ١٤١٥
ثانيا: زيادة الصوائت الطويلة (المد الفرعي)..... ١٤١٧
ثالثا: زيادة الصلة في ميم الجمع ١٤٢٠
رابعا: زيادة الصلة في هاء الكناية (ضمير المفرد المذكر الغائب). ١٤٢٢
خامسا : الزيادة بتحريك الساكن بالفتح (فتح الصامت الحلقي- فتح ياء
المتكلم قبل الهمزة)..... ١٤٢٤
الخاتمة..... ١٤٢٨
فهرس المراجع..... .. ١٤٢٩
فهرس الموضوعات..... ... ١٤٣١